

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 3

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المكتبة الرقمية السعودية 2022م

أطروحه دكتوراة بعنوان

الإخلال في المعاملات المالية وأثره في المسؤولية الجنائية - دراسة تأصيلية تطبيقية

د. حمد بن حسن بن محمد آل جريوي

DOI: <https://hdl.handle.net/20.500.14154/68313>

المقدمة

- تهدف هذه المهمة إلى تحليل إحدى الدراسات الحديثة من حيث المنهجية المستخدمة والنتائج المتوصل إليها، ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة.
- وقد تم اختيار دراسة بعنوان "الإخلال في المعاملات المالية وأثره في المسؤولية الجنائية – دراسة تأصيلية تطبيقية"، نظرًا لأهمية موضوعها وحداثه.
- يشمل التحليل مراجعة لتصميم البحث، وأدوات جمع البيانات، وأساليب التحليل، إضافة إلى مناقشة النتائج ومدى اتساقها مع أهداف البحث، مع تقييم نقاط القوة والضعف وإمكانية تطبيق النتائج في السياق العلمي والعملي.

أولاً: تحليل المنهجية المستخدمة في الدراسة

- استخدم الباحث منهجاً تأصيلياً تطبيقياً، وهو منهج مزدوج يجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، مما يعكس رغبة في ربط الأصول الفقهية والقواعد القانونية بالممارسة العملية الواقعية.

1- التصميم البحثي:

- اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث استقرأ النصوص الشرعية والقانونية ذات الصلة بمفهوم الإخلال بالمعاملات المالية، ثم حللها وفقاً لغايات المسؤولية الجنائية.

• -من ناحية التصميم، لا يوجد فصل مستقل يعرض الإطار المنهجي بشكل تقني أو صريح كما هو معتاد في الدراسات التجريبية، بل تم إدماج عناصر المنهج ضمن فصول الرسالة بطريقة تحليلية ضمنية.

• هذه الطريقة مناسبة لطبيعة الموضوع الذي يميل إلى الطابع التأصيلي والفهمي أكثر من التجريبي.

2- أدوات جمع البيانات:

لم يستخدم الباحث أدوات ميدانية مثل الاستبيانات أو المقابلات، وهذا طبيعي نظراً لطبيعة البحث التي تنطلق من النصوص الشرعية والنظامية وتحليل السوابق القضائية والتطبيقات الواقعية.

اعتمد على تحليل النصوص الفقهية والنظامية، وكذلك بعض التطبيقات القضائية والأنظمة السعودية، مما يمنح البحث مصداقية واستناداً إلى مصادر موثوقة

3- تحليل البيانات:

استخدم الباحث أسلوب التحليل النصي (Textual Analysis) ، حيث فصل النصوص الفقهية والنظامية وحللها في ضوء إشكالية الدراسة.

لم يعتمد على برامج تحليل أو جداول إحصائية، وهو أمر مبرر في البحوث القانونية التأصيلية.

ثانياً: مناقشة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة

- توصل الباحث إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها:
- أن الإخلال بالمعاملات المالية قد يُشكل جريمة توجب المسؤولية الجنائية متى ما اقترنت بعناصر جنائية محددة (القصد الجنائي، الضرر، الفعل المادي).
- أن التمييز بين الإخلال المدني والإخلال الجنائي ضروري لفهم مسؤولية الفاعل وتمييزها عن مجرد تقصير أو إخلال بالعقد.
- أوضح أن الأنظمة السعودية تتجه إلى حماية التعاملات المالية بشكل صارم في ظل السياسة الشرعية المستمدة من الشريعة الإسلامية.
- بينت الدراسة أن بعض صور الإخلال المالي المعاصر مثل المماطلة أو التزوير في التعاملات، تدخل في نطاق الجريمة متى توفرت أركانها الشرعية والنظامية.

ثالثاً: تقييم الارتباط بين النتائج والأهداف والفرضيات

- كانت أهداف الدراسة واضحة، وتتمثل في تأصيل المسؤولية الجنائية الناتجة عن الإخلال في المعاملات المالية، وبيان الأساس الشرعي والنظامي لذلك.
- جاءت النتائج متوافقة بدرجة كبيرة مع هذه الأهداف، حيث استطاع الباحث الربط بين النصوص والأحكام وواقع المعاملات المالية المعاصرة.
- لا توجد فرضيات صريحة بالمعنى العلمي التجريبي، ولكن الدراسة انطلقت من إشكالية واضحة حول مدى اعتبار الإخلال بالمعاملات جريمة توجب المسؤولية الجنائية.

رابعًا: نقاط القوة في الدراسة

- حداثة الموضوع وأصالته: تناول موضوع لم يحظَ بدراسة معمقة بهذه الصورة من زاوية المسؤولية الجنائية، رغم شدة حضوره في الواقع الاقتصادي.
- الجمع بين التأصيل والتطبيق: وازن الباحث بين الجانب النظري الفقهي والتطبيق الواقعي النظامي، مما أضفى على الدراسة اتزانًا واضحًا.
- الاستناد لمصادر موثوقة: تم الرجوع إلى مصادر أصيلة في الفقه الإسلامي، مع الاستشهاد بالأنظمة السعودية ذات العلاقة (مثل نظام مكافحة الاحتيال المالي، ونظام التنفيذ، وغيرها).
- ربط الدراسة بالواقع: استعان الباحث بأمثلة تطبيقية واقعية، مما عزز البعد العملي للدراسة.

خامسًا: نقاط الضعف في الدراسة

- غياب التوصيف المنهجي الفني: لم يتناول الباحث المنهجية في فصل مستقل، مما قد يُصعّب على الباحثين المبتدئين فهم البناء المنهجي الذي سار عليه.
- التركيز على الفقه الحنبلي أكثر من غيره: رغم تعدد المذاهب، فإن الدراسة مالت بوضوح إلى فقه الحنابلة، وكان من الأفضل المقارنة الواسعة.
- قلة الدراسات الميدانية أو الإحصائية: لا تحتوي الدراسة على بيانات رقمية أو إحصاءات من الواقع القضائي، وهي نقطة قد تكون مفيدة لدعم نتائج البحث.
- الاعتماد على التحليل النظري دون اختبار تطبيقي موسع: رغم وجود بعض الأمثلة، إلا أن التوسع في دراسة الحالات الواقعية القضائية كان سيعزز النتائج أكثر.

سادسًا: قابلية تطبيق النتائج في سياق البحث

- نتائج هذه الدراسة قابلة للتطبيق بدرجة جيدة في:
- صياغة الأنظمة القانونية الجديدة المتعلقة بالتعاملات المالية.
- إثراء المجال القضائي بتحديد معايير الفصل بين الإخلال المدني والجنائي.
- توجيه المشرعين وصناع القرار نحو حماية التعاملات من الجرائم المالية عبر أدوات شرعية ونظامية.

الخلاصة

- تحقق الدراسة توازنًا جيدًا بين الأصالة والتطبيق، وتعكس فهمًا عميقًا لإشكالية معاصرة شديدة الأهمية.
- ويُعد هذا التحليل مدخلًا لفهم كيفية تصميم الدراسات الشرعية القانونية وتحليلها بأسلوب علمي متين، ويمكن الاستفادة منه كبنية مرجعية لبناء دراسات مستقبلية مشابهة.



Thank You